# طالباني يعوّل على الحوارات بين القادة لحل الأزمة السياسية

□ بغداد/ المدى

قال رئيس الجمهورية جلال طالباني إن العملية السياسية في العراق، أظهرت بالرغم مما رافقها من أخطاء وتعثرات أن الديمقراطية هي السبيل الوحيد للارتقاء بالأوطان وضمان حرية الشعوب ورفاهيتها وخيرها، وأنها الجسر الأمتن لإقامة أوثق الروابط والعلاقات بين البلدان المؤمنة بالديمقراطية.

وأضاف طالباني في كلمة وجهها الى مؤتمر المجموعة العراقية للدراسات الإستراتيجية المنعقد في بغداد أمس وحضرته (المدى)، ألقاها نيابة المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية عبد اللطيف رشيد: لم يكن غياب الخبرة والممارسة السبب الوحيد في تلكؤ المسيرة الديمقراطية، فقد ظهرت عناصر توجّس وارتياب بين بعض مكونات الشعب العراقي.

وتابع: تجسدت هذه العناصر في صراعات تحولت أحيانا إلى احتراب دموي وذلك بمساهمة ودفع من القوى الساعية إلى الارتداد ببلادنا نحو الماضي، وجرى ذلك بتحريض ومماألأة من قوى إقليمية، غير راغبة باستقرار العراق واستعادته عافيته.

وأوضح طالباني ان الدستور الدائم كان ينبغي ان يصبح العقد الاجتماعي المنشود الذي هو واحد من أهم القواعد التي يرتكز عليها بناء مؤسسات الدولة الديمقراطية الحديثة،إلا ان الاختلاف على بعض بنوده والتباين في تفسير بنود أخرى، وافتقار عدد من مواده إلى آليات للتطبيق، غدت إشكالية لابد من تجاوزها وتذليلها عبر الاتفاق على التعديلات الدستورية المقترحة التي لابد من أن تناقش على نطاق واسع، لكي تكون نتيجة التصويت عليها ثمرة تفهم وقبول شعبي يصبح بدوره الساند الرئيس للقانون الأساسي والصائن الأول له.

وأضاف: الى جانب معالجة موضوع التعديلات الدستورية لابد من اتخاذ سلسلة إجراءات لتعزيز العملية السياسية وفي طليعتها إشاعة أجواء الثقة بين الأطراف والاتفاق على برنامج وطني في المجالين التشريعي والتنفيذي، ووضع أولويات مناقشة وإقرار القوانين حسب الأهمية وتحديد صلاحيات كل من السلطات الثلاث والحيلولة دون تداخلها أو تجاوز أي منها على صلاحيات سلطة أخرى.

وأشار الى ان السلطة التنفيذية ينبغي أن تستند إلى برنامج تحظى خطوطه العامة بإجماع وطني وتهتدي به الحكومة في عملها.

وكشف عن ان العمل جار على محورين أولُهما عقدُ سلسلة اجتماعات لقيادات الكتل صاحبة التأثير والنفوذ في مجلس النواب والحكومة، والمحور الثاني الدعوةُ لمؤتمر وطني تشارك فيه القوى والأحزابُ المشاركة في البرلمان ومجلس الوزراء وتلك التي لم تحظ بتمثيل فيهما.

وأعرب عن اعتقاده بأن الحوارَ الأخويَّ الصريح والبناء سوف يساهمُ في إزالة أو تقليص الهواجس والارتيابات وتوضيح المواقف وتعزيز الثقة والاتفاق على تحديد التحديات والمخاطر التي تواجهها بلادُنا وتنسيق الخطاب السياسي وتشذيبه والابتعاد تماماً عن لغة التخوين والاتهام والتشكيك بالشركاء في العملية السياسية.

وأكد أن موقف العراق الداعم للانتفاضات الشعبية يقترن بسعينا لصيانة مصالحنا الوطنية وحرصنا على أن تتفادى شعوبُ المنطقة احتمالات الاحتراب الأهلي أو الاستئثار الحزبي والفئوي.

مشددا على ان الغاية الأساسية تتمثل في أن تكونَ علاقاتنا مع دول الجوار قائمة على أسس المنفعة المتبادلة والتعاون البناء والابتعاد عن سياسة المحاور ونحن نأمل أن يتبنى الأشقاءُ والجيران موقفاً مماثلاً الأمر الذي يعود بالخير على جميع الأطراف.

# البرلمان يكمل استجواب العيساوي.. والنزاهة تستبعد عزله

## الوائلي يعرض وثائق لمخالفات إدارية.. وأمين بغداد: معلوماته إنشائية وغير دقيقة

**استكمل مجلس النواب في الجلسة الاعتيادية السادسة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية التي عقدت أمس برئاسة أسامة النجيفي رئيس مجلس النواب وبحضور ١٧٠ نائبا أمس باستجواب امين بغداد صابر العيساوي وكانت طبيعة الاتهامات التي وجهها النائب شيروان الوائلي على قضايا فساد في الجانب الاداري**

□ بغداد/ المدى-خاص

مجلس النواب.. (أرشيف)

وعلى عكس ما توقع بعض النواب بخصوص تورط امين بغداد صابر العيساوي في قضايا فساد فقد كان الامين قد رد بشكل مهني وشجاع حسب وصفهم.

في مستهل الاستجواب استفسر النائب الوائلي عن المخالفات القانونية بخصوص القضايا الادارية بشأن التعيينات وخاصة بما يتعلق بالمستشار الخاص لامين بغداد حيث لفت العيساوي الى ان من حق الأمين تعيين المستشارين لكن رئاسة الوزراء وجهت بعدم استحداث درجة مستشارين لحين تعديل قانون الامانة، مشيرا الى انه قرر تجميد الشخص المعني من عمله الوظيفي لحين التأكد من صحة شهادته التي تعين بها قبل تولي الامين الحالي منصبه مشيرا الى ان المفتش العام للامانة أكد عدم استخدام شهادته في التعيين بالامانة كما انه يمتلك شهادتين في الاضبارة، الاولى لايعتد بها والاخرى مازالت في طور التدقيق.

من جهته أكد الوائلي انه بناء على كتاب من هيئة النزاهة فان المستشار الخاص للامين متهم بالتورط بقضية الموظفة زينة التي سرقت مليارات الدنانير من امانة بغداد لمدة سنتين لافتا الى ان امين بغداد منع احالة مستشاره الى القضاء لتورطه بقضايا فساد .

وفي رده اكد العيساوي ان المعلومات التي تقدم بها النائب الوائلي حقيقية لكنها منقوصة حيث لم يصدر بحق المستشار الخاص امرا القاء القبض ، نافيا تورط المستشار بقضية الموظفة زينة كما ان الوثيقة الدراسية المقدمة لغرض التعيين مازالت في طور التدقيق منوها الى قيامه باصدار تعميم بمنع التعامل مع شقيق المستشار الذي يعمل مقاولا منذ سنوات طويلة.

في حين تساءل النائب شيروان الوائلي عن كفاءة الوكيل الاداري ومهنيته في اداء عمله وقد لفت العيساوي الى ان الوكيل الاداري يتمتع بكفاءة وشجاعة عالية ونزاهة في محاربة المفسدين لكن النائب الوائلي اشار الى ان الشخص المعني تم تعيينه بدرجة معاون ملاحظ في ٢٠٠٥ كما تم تغيير عنوانه الوظيفي في ٢٠٠٧ حتى تعيينه بمنصب وكيل امين بغداد وكالة عام ٢٠٠٩ بناء على رغبة السيد العيساوي بالرغم من رفض رئاسة الوزراء لهذا التعيين.

من ناحية اخرى استوضح النائب الوائلي عن مؤهلات وسيرة ونزاهة مدير العقود وعدد من الموظفين في الامانة حيث اجاب العيساوي ان مدير العقود يتميز بالكفاءة وتم التعامل معه بشدة بسبب وصول معلومات بشأنه وتمت احالته بموجبها الى هيئة النزاهة ليتم بعد ذلك الحكم بالبراءة لافتا الى اكتشاف حالة تزوير من قبل احد مدراء الاقسام مما ادى الى عزله من وظيفته. من جهته بين النائب الوائلي وجود مخالفة بتعيين احد الموظفين مديرا في الامانة بشهادة مزورة في منصب مهم يتعلق بالمراقبة والتدقيق دون ان يكون متخصصا ولفترة طالت ٧ سنوات لكن العيساوي نفى مسؤوليته عن تعيين مدير الرقابة حيث يحسب للامانة اكتشاف التزوير في وثيقته الدراسية بعد تعيينه مديرا عاما للحاجة الماسة لتعويض النقص في هذا المنصب لافتا الى قيام الامانة باقصاء موظفين آخرين بسبب تزوير شهاداتهم الدراسية.

كما قال العيساوي ان النائب شيروان الوائلي يعتمد على " معلومات انشائية وغير دقيقة". واضاف ان " الوائلي يسأل عن شخص يدعى رحيم شخير غير موجود ، ولكن يوجد هناك شخص يدعى ماجد رحيم شخير وهذا الشخص تم تعيينه في شباط عام ٢٠٠٣ ، وتم تعيينه كمدير للرقابة والتدقيق بصورة مؤقتة في عام ٢٠٠٨".

واضاف انه " بعد ستة اشهر تمت ازاحته عن هذا المنصب بعد ايجاد شخصية كفوءة لهذا المنصب ثم تبين للأمانة ان هذا الشخص قد زور وثيقة دراسية لأغراض التعيين".

واكد العيساوي انه " تم عزل هذا الشخص من الوظيفة وسحب كل التزاماته واحالته الى هيئة النزاهة للتحقيق معه".

ومن جانبها اكدت لجنة النزاهة النيابية ان الاستجواب كان مهنيا وكانت الاجوبة نوعا ما جيدة ومنطقية ومدعومة بوثائق وقال عضو لجنة النزاهة خالد العلواني في تصريح لمراسل المدى " جلسة الاستجواب جاءت عكس ما كنا نتصوره فبعد ان اطلعنا على ما رد به العيساوي اتضح انه ليس متورطا بقضايا فساد مالي واداري خصوصا ان جلسة امس كانت قد اقتصرت على ملفات فساد ادارية وتابع العلواني " لا اعتقد بان هناك حاجة لاستكمال الجلسة بما ان جميع الاسئلة المهيأة لطرحها على امين بغداد اجاباتها مدعومة بوثائق فمن الافضل ان تدقق باقي الاسئلة بين لجنة من هيئة النزاهة وبحضور بعض النواب في اللجان المتخصصة " .

كما اكد عضو ائتلاف دولة القانون حسين الاسدي ان الاستجواب كان قانونيا وما اجاب عنه امين بغداد يؤشر عدم تورطه في قضايا عديدة " وتابع الاسدي في تصريح لمراسل المدى داخل مجلس النواب" مع الايجابية التي ظهر بها امين بغداد في الاجابة لكن لا نريد ان نستبق الاحداث لان هناك اكثر من ١٤ سؤالا رئيسيا وجميع الاسئلة فيها تضمين وكما شاهدنا ان السؤال الخامس كان يتضمن ثلاثة محاور " وأردف ان الوتيرة التي تسير فيها تحتاج الى اكثر من جلسة لكن لا تؤشر ادانة العيساوي ".

فيما رأى التحالف الكردستاني ان الاستجواب هو مضيعة للوقت لان في تاريخ البرلمان على مدى الدورتين جميع الذين تم استجوابهم لم تسحب الثقة عنهم او تركوا مناصبهم، عضو التحالف الكردستاني محمود عثمان اكد في تصريح لمراسل المدى في البرلمان" هذه الحالة هي صحية بالنسبة لما يقوم به النائب في ممارسة حقه الرقابي ومفيدة من ناحية انها وسيلة ضغط على المسؤول كي يتوخى الحذر في اداء مهامه لكن بشكل عام كان الطرفان موفقين بطرح الاسئلة والاجوبة وجميع النواب ينتظرون الانتهاء من الاسئلة كي يقدر النواب استمرار او سحب الثقة عن امين بغداد".

# عطا: أعضاء في الحزب الإسلامي متورطون بإطلاق صواريخ

□ بغداد/ المدى

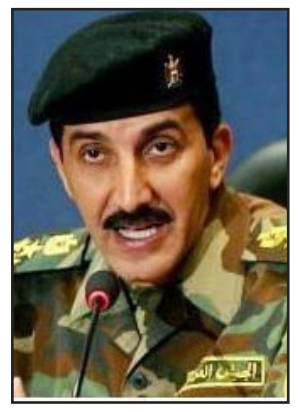

عطا

أعلنت قيادة عمليات بغداد عن اعتقال أربعة من أعضاء الحزب الإسلامي بتهمة إطلاق الصواريخ من مقر الحزب غربي بغداد .

وقال الناطق الرسمي باسم عمليات بغداد خلال مؤتمر صحفي عقده مع قائد الفرقة السادسة اللواء أحمد الساعدي وعدد من القادة الأمنيين خلال زيارته مقر الحزب الإسلامي للتحقيق في قضية إطلاق الصواريخ في منطقة العامرية انه " بعد التحقيق في قضية اطلاق الصاروخ من مقر الحزب الإسلامي في منطقة العامرية ثبت فعلا ان الصاروخ الذي فشل في الانطلاق كان موجودا في مقر الحزب وان المسؤول عن إطلاق الصاروخ قبل وفاته الذي قُطعت يده اثر الانفجار اعترف على مجموعة مكونة من أربعة أشخاص متورطين ايضاً بالحادث وقد تم القاء القبض عليهم وهم اعضاء في الحزب الاسلامي".

وأضاف انه " تم ايضا العثور على مخابئ للأسلحة والعبوات الناسفة داخل مقر الحزب".

من جانبه قال قائد الفرقة السادسة اللواء أحمد الساعدي إن " الأشخاص الأربعة المعتقلين متورطون أيضا بالحادث وتم القبض عليهم متلبسين بصنع العبوات وكان بعضها مهيأ لتفجيرها في بعض مناطق العاصمة ".

وكانت قيادة عمليات بغداد قد أعلنت عن العثور على أسلحة ومواد تفجير في مقر الحزب الإسلامي في العامرية، مضيفةً أن انفجارا حدث في مقر الحزب نتيجة فشل اطلاق قذيفة صاروخية منه .

واتهم الحزب قيادة عمليات بغداد بوجود دوافع سياسية وراء اتهاماتها، وهددت باللجوء إلى القضاء لمحاسبة المسؤولين عن إطلاق تلك الاتهامات التي وصفها بـ "المفبركة".

وقال القيادي في الحزب والنائب عن تحالف الوسط المنضوي في ائتلاف العراقية سليم الجبوري في مؤتمر صحفي عقده أمس الأول في مبنى مجلس النواب " قيادة عمليات بغداد تهدف من خلال إعلانها العثور على مواد متفجرة في مقر للحزب الإسلامي ببغداد الى محاولة تأجيج الفتنة الطائفية في البلد والتشهير بالأحزاب السياسية العريقة ".

وأضاف أن " ما تم العثور عليه في منطقة العامرية من صواريخ ومواد متفجرة كان في مكان بعيد عن مقر الحزب الإسلامي ".

وأكد الجبوري "عزم الحزب على مقاضاة قيادة عمليات بغداد في حال أثبتت التحقيقات عدم صحة ادعاءاتها".

وتشهد العاصمة بغداد ارتفاعا ملحوظا في معدل الهجمات مع قرب انسحاب القوات الأميركية من البلاد نهاية العام الحالي، ويعتقد مراقبون ان ارتفاع نسق الهجمات يعود إلى التقاطعات السياسية الحاصلة بين القوى الرئيسة.

## شناشيل

▪ عدنان حسين

adnan.h@almadapaper.net

### قرار حكومي في غير أوانه

بلهجة قاطعة وحازمة وحاسمة أعلن الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق أن دائرته "وجّهت بأن تكون نهاية العام الجاري آخر موعد لتسلم طلبات الفصل السياسي من المواطنين الذين يدعون تضررهم جراء سياسات النظام الدكتاتوري السابق" حسب ما نقلت الزميلة "الصباح" التي أضافت أن السيد العلاق أكد ان "هذا الموعد غير قابل للتمديد باستثناء الحالات التي وصفها بالقاهرة".

من المفهوم والمبرر بالطبع أن تضع أمانة مجلس الوزراء تاريخاً محدداً للانتهاء من تقديم خدمتها هذه، لكن لم يبق سوى شهر واحد عن نهاية العام، وربما كان من السليم الإبلاغ عن قرار الأمانة قبل ثلاثة أشهر في الأقل كيما يتوفر للمشمولين به الوقت الكافي لإنجاز معاملاتهم.

المهلة الطويلة مطلوبة لأن المعاملات في دواوين دولتنا لا تُنجز بيسر، وأحياناً لا تُنجز أبداً، فلكي تفلح في إنجاز معاملتك في الوقت المطلوب يلزمك أن تجد موظفاً كبيراً في الدائرة المعنية تعرفه شخصياً أو يعرفه صديق أو قريب لك، أو أن تدفع الى الموظف المسؤول عن تمشية معاملتك "المقسوم"، أي الرشوة .. هذه المعادلة يعرفها القاصي والداني، ولا أظن ان الأمين العام لمجلس الوزراء أو أياً من موظفيه ليس لديه فكرة عن هذه المعادلة الراسخة في عمل دواوين دولتنا.

الى جانب هذا هناك الآلاف من المفصولين السياسيين زمن النظام السابق يعيشون خارج البلاد، وكثير منهم لديه كل الرغبة في العودة الى البلاد، بيد ان عوامل عديدة تحول دون تحقيق هذه الرغبة في الوقت الحاضر، وفي المقدمة منها عدم استقرار الأوضاع في البلاد. وربما سيجد البعض منهم في العام المقبل أو الذي يليه أو يليه الفرصة مناسبة للعودة، ومن الظلم حرمان هذه الشريحة حقهم هذا. وبالتالي فمن المعقول ان تستثني أمانة مجلس الوزراء المفصولين المهجرين والمهاجرين من قرارها وتجعل الأمر متاحاً لهم متى ما عادوا الى الوطن، فمثل هذا الحق لا يسقط بالتقادم ولا تحت وطأة الظروف القاهرة التي تمنع أبناء الوطن من العودة الى ديارهم وأهلهم.

بدلاً من قرار المهلة الأخيرة، كنت أتمنى أن يُعلن الأمين العام لمجلس الوزراء بلهجة قاطعة وحازمة وحاسمة عن ان دائرته قررت مراجعة قوائم المفصولين السياسيين والشهداء لكشف الذين استولوا من دون وجه حق على حقوق المفصولين السياسيين والشهداء الحقيقيين. فلا بدّ من ان الأمين العام وموظفي دائرته لديهم فكرة عن أن عدداً لا يستهان به (ربما بالآلاف) من الذين يتمتعون منذ سنوات بامتيازات المفصولين السياسيين والشهداء لا يستحقونها مطلقاً لأنهم لم يُفصلوا سياسياً ولا كان بين أهلهم وأقاربهم شهداء، بل ان البعض منهم كان من جلاوزة الأمن والمخابرات في عهد النظام السابق وتسبب في اعتقال أو فصل أو استشهاد مناضلين أو حتى أبرياء من تهمة النشاط السياسي المناهض لنظام صدام. وهؤلاء "المفصولون السياسيون" و"ذوو الشهداء" المزيفون قد زوروا وثائق بعدما انضموا الى بعض أحزاب السلطة الجديدة وميليشياتها أو قدموا رشى الى مسؤولين كبار. وإذا كان الأمين العام لمجلس الوزراء وموظفوه غير عارفين بهذا أو غير متيقنين منه فليحققوا.

## أنباء

### الأنبار تنفي إعلان الإقليم مطلع الأسبوع

نفى مجلس محافظة الأنبار، الأنباء التي تحدثت عن تحديد يوم الأحد المقبل موعدا لإعلان المحافظة إقليما إداريا مستقلا.

وقال نائب رئيس المجلس سعدون عبيد الشعلان إن "الأنباء التي تناقلتها بعض وسائل الإعلام عن تحديد يوم الأحد المقبل( الرابع من كانون الأول المقبل) للتصويت على إعلان محافظة الأنبار إقليما إداريا مستقلا عارية عن الصحة"، مؤكدا أن "إقامة الإقليم مسألة مصيرية يجب أن تحظى بغالبية أعضاء المجلس، فضلا عن قاعدة شعبية عريضة من أبناء الأنبار".

### تعديلات المساءلة لن تمس جوهر الاجتثاث

ذكرت لجنة المصالحة الوطنية والمساءلة النيابية ان التعديلات على قانون هيئة المساءلة والعدالة لم تمس جوهر القانون في اجتثاث حزب البعث في البلاد .

وقال نائب رئيس اللجنة جبار فريج: اللجنة التي تم تشكيلها لإجراء بعض التعديلات على قانون وعمل هيئة المساءلة والعدالة لم تكمل بعد عملها وبكل الأحوال فان جميع التعديلات لم تمس جوهر القانون في اجتثاث البعث من وزارات ومؤسسات الدولة وإنما ستقتصر على بعض التغييرات الإجرائية والإدارية في الهيئة".

### البصرة تتسلم قاعدة أم قصر البحرية

تشهد محافظة البصرة اليوم مراسيم إنزال العلم الأمريكي ورفع العلم العراقي في قاعدة أم قصر البحرية . وقال مسؤول إعلام القوات البحرية مكي العسكري " مراسيم تسليم القاعدة البحرية ستتم بحضور قادة عسكريين من الجانب العراقي والأمريكي" . وأضاف ان"المهام ستنتقل من القوات الأمريكية الى القوات العسكرية في ادارة قاعدة أم قصر في المحافظة" .

يذكر أن نهاية هذا العام ٢٠١١ ستشهد انسحاب القوات الأمريكية كافة حسب الاتفاقية الأمنية التي أبرمتها الحكومة مع الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم

المدير العام: غادة العاملي

نائب رئيس التحرير: عدنان حسين

مدير التحرير: علي حسين

سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي

المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون